السعودية تجدد وديعة مالية لمصر مقابل دعم سياسي



الخطوة التي لا تشكل بتاتا وسيلة حماية للجنيه، إذ لا تعني دخول موارد إلى الخزينة، إلا أنها وفق خبراء اقتصاديين، تحول دون خروج مبالغ كبيرة في الوقت الراهن وتؤجل دفع استحقاقات مالية في وقت تعاني فيه مصر أزمات اقتصادية مزمنة، ناهيك عن ضغوط إضافية نتيجة ظروف المنطقة.

هذه الوديعة التي تندرج ضمن أرصدة مالية سعودية لدى البنك المركزي المصري تبلغ نحو 10.3 مليارات دولار، ليست مساعدة مجانية بطبيعة الحال، بل إنها خطوة ذات دلالات سياسية واستراتيجية عميقة تتجاوز البعد الاقتصادي المباشر، ولا سيما عند قراءتها في سياق الظروف المعقدة والاضطرابات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة.

فقد جرى التجديد بعد قرار الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، تقديم الدعم العسكري للرياض في ملف اليمن ويشمل ذلك خيارات عدة من أنظمة الدفاع الجوي، وطائرات لاعتراض الصواريخ والمسيّرات، إلى الدعم اللوجستي والاستخباري، وصولا إلى انتشار دفاعي حسب طلب المملكة.

وبذلك، فإن المملكة يهمها أن تظهر نوعا من متانة تحالفاتها ولا سيما بعد رفض دولي فاضح لمساعدتها خصوصا ممن عولت عليهم المساعدة كالولايات المتحدة وتركيا وباكستان وغيرها من الأطراف.